المحاضرة السادسة

–آثار الفساد الإداري والمالي

–أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية

–تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار.

–أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي

– محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

– منظمة الشفافية الدولية

– الجزائر في مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

–قراءة لمؤشر مدركات الفساد

آثار الفساد الإداري والمالي[i]

هناك عدة آثار للفساد الإداري يمكن عرضها على النحو التالي:

1–أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية:

–انتشار مظاهر الفساد في أجهزة الدولة له انعكاساته في عملية تنشئة الأطفال والشباب فعندما يلاحظ هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم بسبب الرشاوى والعمولات أو غيرها فإن ذلك يشكل دافعا وحافزا للسلوك الفاسد ويعطي انطباعا بأن للفساد مردود يستحق المخاطرة .وقد يصل الأمر إلى إضعاف القيم واهتزاز معايير المجتمع فيقبل السلوك الفاسد على انه سلوك غير مشين ولا مستنكر.

2-1عدم تحقيق العدالة الاجتماعية .فتسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي سيؤدي إلى تحميل ذوي الدخول البسيطة نسبيا عبء الضرائب بينما يتمكن دافعوا الرشوة من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم، وهذا بالتالي سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع بالإضافة إلى عدم وصول الدعم والمساندة الذي يفرض أن تقدمه الدولة إلى مستحقيه من الجماعات المحرومة.

3-1يعتبر الفساد أولا و قبل كل شيء هو مشكلة أخلاقية فإنه في حالة استمراره و استشراءه يقيم نظاما قيميا منحرفا و ثقافة فساد تهدد ليس فقط أسس الحكومة و إنما أيضا ثقافة المجتمع.

4-1يؤدي الفساد الإداري إلى المساس بالأمن و الصحة العامة .فالرشاوى التي تدفع إلى الجهات المسئولة عن التفتيش على المسائل المتعلقة بالشروط الصحية تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم والمستشفيات وأنظمة الأمان في المصانع والتخلص من النفايات الضارة بالبيئة .هذا بالإضافة إلى التساهل في تطبيق أنظمة المرور وتسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد وربما حتى تهريب المخدرات وبالتالي زيادة معدل الجرائم.

5-1يؤدي الفساد الإداري إلى تقليل الاتفاق على مشروعات البنية الأساسية و توفير الخدمات الصحية و التعليمية و ذلك نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة مما يحمل المواطنين نفقات إضافية للحصول على خدمات صحية و تعليمية مناسبة.

6-1يترتب على انتشار الفساد في أجهزة الدولة عدم إسهام المواطنين في المشروعات التي تقام عادة عن طريق الجهود الذاتية و يرجع ذلك لما يصيب المجتمع من موجات اضطراب و فوضى نتيجة لانتشار مظاهر الانحراف الإداري وما يترتب عليها من إضعاف القيم الراسخة.

7-1يترتب عن فرض العقوبة على الفاسدين بالحبس أو الفصل من العمل العديد من المشاكل الاجتماعية المتعلقة برعاية الأسرة و تربية الأبناء.

3-تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار.

1-3إن الفساد الإداري والمالي يخلق فجوة بين المواطنين و الحكومة مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة.

2-3إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف و الثورة على النظام القائم للتنفيس عما يرتبط بشعورها بالحرمان.

3-3 يساهم الفساد الإداري في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة حيث يدرك المواطنون أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم المختلفة مجرد عناصر متورطة في الفساد ولا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الخاصة ونتيجة لذلك الإدراك يكون النظام السياسي محروما من الناحية الواقعية من أي مساندة شعبية، بل تظهر السلبية وعدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم وزيادة تمسكه بولايته المحدودة كالأسرة والعشيرة وفقدان الثقة بالسياسات العامة.

4-أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي: تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري واملالي له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثماريون ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

من خلال المحاضرات السابقة لاحضنا أن ظاهرة الفساد لها آثارا سلبية، ومظاهر متعددة نتيجة أسباب عدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية إما داخلية أو خارجية، وهي ظاهرة عابرة للحدود، لا تقتصر على دولة دون غيرها، وإن كانت مستفحلة في الدول المتخلفة نتيجة لغياب معايير الحكم الراشد في تسيير الشأن العام والمال العام، وانتشار سياسة اللاعقاب في هذه الدول. هذا ما جعل المجتمع الدولي يولي اهتماما بالغا لمكافحة هذه الظاهرة سواء على المستوى الرسمي من خلال الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، أو من خلال المنظمات الغير الحكومية التي تهتم بمكافحة هذه الآفة، وفيما يلي سنحاول أن نتعرف على بعض وأهم هذه الهيئات والمنظمات.

أولا: منظمة الشفافية الدولية

تأسست منظمة الشفافية الدولية بألمانيا عام 1993 وبها يقع مقرها الرئيسي، ولها حوالي 100 فرع محلي منتشر عبر مختلف الدول، وتعد الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد الفرع الوطني لهذه المنظمة. وهي تقول عن نفسها " :الشفافية الدولية منظمة هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، يجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على

الرجال، النساء والأطفال حول العالم، مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد". منذ عام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي، كما تقوم بنشر تقرير فساد عالمي، وتعمل مع منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات لتنفيذها . وفي سنة 1999 أنشئ ما يعرف (فهرس الراشدين) وهو اتفاق ما بين البنوك والمصارف الخاصة الكبرى في العالم وتعمل على الحد من تبييض الأموال والعمل على المساعدة في كشف قضايا الفساد. وفي سنة 2000 قامت بوضع ما سمي (ميثاق الاستقامة) والذي يتضمن مبادئ العمل من أجل مكافحة الرشوة في القطاع العام، وابتداء من سنة 2001 بدأت المنظمة بإصدار تقارير سنوية حول معدلات الفساد في العالم بالاعتماد على مجموعة من الآليات منها مؤشرات مدركات الفساد.

وترى المنظمة بأن الفساد هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق أرباح خاصة، أو هو سوء استعمال المناصب العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. وهذا عندما يقبل المسؤول رشوة أو يطلبها.

تشتهر المنظمة بتقريرها السنوي " مؤشر مدركات الفساد"، الذي يقوم على مقارنة الدول من حيث انتشار الفساد حول العالم . ويعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات الرأي توفرها ثلاثة عشر مؤسسة مستقلة تضم كال من: البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الأسيوي للتنمية، ومؤسسة بريتلسمان، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وبيت الحرية، ومؤسسة البصيرة العالمية، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية، ومؤسسة خدمات المخاطر الأساسية، ومؤسسة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العاملي، ومشروع العدالة العالمي. [ii]

آليات عمل منظمة الشفافية الدولية :[iii]

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد، حيث يختص كل مؤشر بجانب معين من القياس، تستند في معظمها على استقصاء أراء الخبراء، وانطباعاتهم من واقع ممارساتهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد، وتركز هذه المؤشرات على الفساد في القطاع العام.

أ–مؤشرات مدركات الفساد :يعد مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات التي تصدر عن المنظمة، وصدر أول مرة عام 1995 ويصدر سنويا، ويعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق استطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، ويركز بشكل عام على الفساد في القطاع العام .والمؤشر عبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات والتي يتم جمعها من قبل مجموعة من المؤسسات المستقلة يتم بعد ذلك تقييم الدولة، حيث تكون درجة 100 أكثر نزاهة، ودرجة 0 أكثر فساد.

ب–مؤشر دافعي الرشوة :مؤشر غير سنوي صدر لأول مرة في عام 1999، وهو تصنيف لأبرز الدول المصدرة بناء على احتمال خضوع شركاتها في الخارج لعملية ارتشاء، ويعتمد المؤشر على عملية مسح للجهات المسؤولة العليا للشركات، مع التركيز على الأعمال التجارية للشركات الأجنبية في بلادها، وما ينجم عنه من فساد في دول المورد، وبالتالي فإن المؤشر يقوم بتصنيف الدول وليست الشركات.

ج– تقرير الفساد العاملي :صدر لأول مرة عام 2001 و هو سنوي ما عدا سنوات (2002 ،2010، 2012) و يتعرض التقرير إلى تفاصيل قضايا الفساد لقطاع أو مجال محدد، أو لقضية من قضايا الحكم الراشد، يغطي التقرير فترة اثنا عشر شهرا ابتداء من شهر جويلية إلى غاية شهر جوان من السنة الموالية، و يقدم التقرير بحثا و تحليلا متخصصين، كما يوفر دراسات حول حالات معينة، و هو جميع بني الأبحاث الأكاديمية، و الدراسات العملية الميدانية، و التقرير موجه مجموعة واسعة من القراء من بينهم واضعو السياسات و الصحفيون، و الأساتذة و الطالب و الجمهور العام.

ويشكل التقرير السنوي الذي تنشره المنظمة أحد أهم الآليات التي أصبح لها صدى عالمي ودور مهم على مستوى شفافية الأنظمة في معاملاتها الاقتصادية والمالية. وتكمن أهمية تقرير الفساد العالمي في لفت الانتباه إلى ضرورة أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة تجاه ظاهرة الفساد.

الجزائر في مؤشرات منظمة الشفافية الدولية:

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لمكافحة الفساد و الحد منه ، فان حجم الفساد يعرف نوعا من التعتيم و الغموض و السرية، حيث لا توجد هناك إحصائيات رسمية عن حجمه و المعلومات دقيقة عن قضايا الفساد، إلا أن قضايا الفساد التي تم تفجريها من طرف وسائل الإعلام المكتوبة من طرف بعض المحللين و الاقتصاديين أو بعض الهيئات والمنظمات الدولية (قضية بنك الخليفة2003) (البنك التجاري الصناعي 2003)، الصندوق الجزائري الكويت للاستثمار2005 ،قطاع السكن و العمران2003، قطاع الأشغال العمومية، الطريق السيار شرق–غرب 2010 ،قطاع المحروقات2010)، هزت سمعة الجزائر و أبانت بأن كل الجهود التي بذلت لم تحدث الأثر المتوقع منها وهو الحد من ظاهرة الفساد .ونظرا لنقص المعلومات عن هذه الظاهرة في الجزائر سنحاول تناولها من خلال قراءة لمؤشر مدركات الفساد الخاصة بالجزائر والصادرة عن منظمة الشفافية الدولية للفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2018.

.**أ–قراءة لمؤشر مدركات الفساد:** مؤشر مدركات الفساد يصدر كل سنة عن منظمة الشفافية الدولية، وبمقتضاه يتم ترتيب الدول حسب الدرجة اليت تحصلت عليها على سلم من (10 – 0) للفترة التي تسبق سنة 2011، وعلى سلم من (100 – 0) للسنوات من 2012 فما فوق، وتعتبر الدرجة التي تحصلت عليها الدولة أهم من ترتيبها، ذلك أن عدد الدول اليت يشملها التصنيف قد يزيد او ينقص من سنة لأخرى، وتختلف المنهجية المتبعة في حساب المؤشر للفترة الممتدة من سنة 2011وما قبلها من السنوات، والفترة الممتدة من 2012 فما بعدها من سنوات .ويبين الجدول التالي مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2019، حيث لم يتم إدراج الجزائر ضمن الدول المصنفة إلا ابتداء من عام 2003.

2011		2010		2009		2008		2007		2006		2005	
نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة
2.9	112	2.9	105	2.8	111	3.2	92	3	99	3.1	84	2.8	97

	2019		2018	2017		2016		2015		2014		2013		2012	
نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة
3.5	106	3.5	105	3.4	115	34	108	3.6	88	3.6	100	36	109	3.4	105

[i]- عبد الحفيظ، مسكين. مرجع سابق، ص30.

[ii]- مداحي عثمان. "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة الى حالة الجزائر". مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 05 العدد 02، اوت 2019، ص 711.

[iii]- المرجع السابق، ص 711.